تحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية

د/ عاطف محمد أحمد أحمد*

ملخص:

غرض البحث: يهدف هذا البحث إلى اكتشاف مدى إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة من خلال تحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية .

منهجية البحث: تم إجراء هذا البحث على عينة من الشركات المصرية شملت ثلاثة قطاعات (قطاع البنوك، قطاع الاتصالات، قطاع العقارات). واعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis وذلك لتحليل محتوى الإفصاح عن التنمية المستدامة في التقارير المالية السنوية في ضوء متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiatives (GRI) بشأن تقارير التنمية المستدامة .

النتائج: تشير النتائج الرئيسية للبحث إلى أن الشركات المصرية تفصح عن التنمية المستدامة لأنشطتها فى تقاريرها السنوية وليس في تقارير مستقلة عن التنمية المستدامة ، أيضا توصل الباحث إلى أن إفصاح الشركات المصرية عن التنمية المستدامة لأنشطتها لم يستوفى متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). كما أن معلومات الأفصاح كانت وصفية أكثر منها كمية، أما فيما يتعلق بمحددات الإفصاح عن التنمية المستدامة فتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين كل من : حجم الشركة وايراد السهم الواحد وبين قيام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة ، فى حين تبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين كل من: نسبة الربحية ونسبة الرافعة المالية وبين الأفصاح عن التنمية المستدامة. أيضا تبين عدم وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفصاح الشركات عن التنمية المستدامة ترجع لاختلاف نوع القطاع التى تنتمى له الشركات.

علاوة على ذلك تبين أن التزام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة لأنشطتها كان اختياريا ولم يكن بشكل الزاميا أو قانونيا. لذلك يوصى الباحث متخذي وصانعى القرار بتطوير القوانين التشريعية، معايير المحاسبة والمراجعة، والقواعد الأخلاقية بحيث تكون أكثر إلزاما وتشجع الشركات على تبنى تقارير التنمية المستدامة كتقارير مستقلة تفصح فيها عن معلومات التنمية المستدامة لأنشطتها بشكل يتمشى مع

* أستاذ المحاسبة المشارك – كلية التجارة – جامعة بنى سويف

Dr_atefm2020@yahoo.com

متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). مع ضرورة وضع إطار تشريعى محاسبى يلزم الشركات بالافصاح عن التنمية المستدامة وفقا لمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

قيمة ومساهمة البحث: استخدمت الدراسات السابقة فى مجال الإفصاح عن التنمية المستدامة قوائم الاستبيان لقياس مستوى إفصاح الشركات المصرية في تقاريرها السنوية عن التنمية المستدامة لأنشطتها. فى حين أن البحث الحالي يقدم مساهمة وإضافة ذات قيمة للبحوث الحالية في هذا المجال من خلال استخدام نتائج أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية وذلك لبيان مستويات إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة لأنشطتها. وحيث أن الدراسات السابقة إجريت على الدول المتقدمة، لذلك يعتقد الباحث أن الدراسة الحالية تضيف مساهمة ذات قيمة للبحوث الحالية في مجال التنمية المستدامة حيث يعد الباحث أول من تناول دراسة هذا المجال في مصر كمثال لأحد الدول النامية.

إجريت الدراسة الحالية على عينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية شملت ثلاثة قطاعات فقط. كما استخدم الباحث منهج تحليل المحتوى لتحليل محتوى التقارير المالية للشركات بشأن الإفصاح عن التنمية المستدامة خلال ٧ سنوات (تتراوح من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣م). ونظراً لهذه الحدود فهناك حاجه فى المستقبل لإجراء بحوث أخرى لاكتشاف الحوافز التي تشجع الشركات نحو الإفصاح عن التنمية المستدامة. وبالمثل اكتشاف قيود ومعوقات الإفصاح عن التنمية المستدامة داخل الشركات المصرية في قطاعات أخرى بخلاف القطاعات التي شملتها الدراسة الحالية.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح عن التنمية المستدامة، المسئولية الاجتماعية للشركات، تحليل المحتوى، المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ، مصر.

Content Analysis of Accounting Disclosure for Sustainable Development by Listed Egyptian Companies

Abstract:

Purpose: this study aims to explore sustainable development disclosure through analysis the contents of sustainable development reports for registered Egyptian companies.

Design/methodology/approach: this study applied on a sample of Egyptian companies which covered three sectors: (Banking, Telecommunication, and Real Estate sector).The researcher used the content analysis technique to analysis the annual reports in the light of Global Reporting Initiatives (GRI).

Findings: the main findings refer that the sustainable development (SD)disclosure were used as a part in the annual reports inside registered Egyptian companies not as a standalone reports for sustainable development. Also, the researcher concludes that the (SD) disclosure for Egyptian companies does not fulfill the (GRI) requirements. Also, the most disclosure information was qualitative more than quantitative.

Concerning determinants of sustainable development, the results conclude that there is a significant relationship between both firm size and earning per share and the disclosure of sustainable development. While, the findings conclude that there is no a significant relationship between both profitability ratio and debt ratio and the disclosure of sustainable development. Also, the results did not found any significant differences between companies' disclosure of sustainable development due to their differences in industry sector.

Also, the study concludes that the companies' commitment with sustainable development disclosure was voluntary and not mandatory. Moreover, the majority of disclosure information was qualitative rather than quantitative. So, the researcher advises policy makers to develop more restricted: institutional laws, accounting and auditing standards, ethical rules that encourage companies to adopt sustainable development reports as a standalone reports to cope with the GIR requirements.

Originality/Value: prior studies on sustainable development (SD) disclosure used a questionnaire survey approach to measure levels of sustainable development disclosure by Egyptian companies in their annual reports. This paper adds to the existing literature in sustainable development issue by using the results of the content analysis technique for annual reports inside Egyptian companies to explore the levels of SD disclosure by Egyptian companies. Since prior studies has concentrated on developed counties, I am strongly believe that the current paper contributes to the existing literature in sustainable development topic, as I am the first researcher to examine this topic in Egypt as an example of a developing country.

The current study applied on a sample of Egyptian companies which covered three sectors. The researcher used the content analysis approach to analysis the

annual reports across a period of time lengthy from (2007 -2013).Due to these limitations, a future research is needed to explore the motivations which encourage companies toward a disclosure of sustainable development. As well as, to discover the barriers of disclosure which related to sustainable development inside Egyptian companies in different sectors?

Keywords: Sustainable Development Disclosure (SDD), Corporate Social Responsibility (CSR), Contents Analysis (CA), Global Reporting Initiatives (GRI), Egypt.

١ – مقدمة البحث:

مع تزايد المنافسة العالمية تزايدت الضغوط الاجتماعية على الشركات فيما يتعلق بكل من أدائها الاجتماعي وافصاحها للجمهور عن هذا الأداء بشكل يحقق الاستدامة فى أعمالها. حيث يؤدى تزايد الاهتمام بقضايا الاستدامة إلى زيادة التكاليف وبالتالي انخفاض أرباح الشركات، وعلى الرغم من ذلك فإن ممارسات الاستدامة في الواقع العملي تحقق العديد من المزايا للشركات التى تلتزم بمسئولياتها الاجتماعية، ويقصد بممارسات الاستدامة قيام الشركات بتضمين المعلومات المرتبطة بالبيئة في تقاريرها السنوية أو في تقارير أخرى تسمى" تقارير الاستدامة " تعد بواسطة الشركات لتلبية الاستخدامات المتعددة لأصحاب المصالح. وتهتم تقارير الاستدامة بنشر المعلومات المرتبطة بكل من: المخاطر البيئية، آثار الأنشطة على البيئة، السياسات والاستراتيجيات المتبعة، الأهداف، التكاليف والتزامات الشركات تجاه البيئة إلى كل من له مصلحة في الحصول على هذه المعلومات، ويمكن الافصاح عن هذه المعلومات إما في التقارير السنوية للشركات أو في تقارير مستقلة مخصصة للإفصاح البيئي للشركات تسمى " تقارير الاستدامة" (Sen, M., & et al., 2011).

أيضا تزايد حديثا الاهتمام بتقارير الاستدامة من قبل كل من : منظمات الأعمال والمنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية وكذلك الأكاديميين على حد سواء. حيث أهتم الباحثين ليس فقط بتقارير الاستدامة ولكنهم قاموا أيضا بفحص العوامل التي تؤثر على تقارير الاستدامة. حيث توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود اختلاف في مدى وشكل الإفصاح فى تقارير الاستدامة بين الدول حول العالم. حيث تبين أن اختلاف الثقافات وكذلك الظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول تؤثر على تقارير الاستدامة التى تعدها الشركات . ويؤكد ذلك نتائج أحدى الدراسات التى قامت بفحص تقارير الاستدامة لعينة من ١٠٠ شركة من كبرى الشركات البريطانية والفنلندية كمثال للدول المتقدمة. Fifka, S. & drabble, M., (2012).

كما تبين أن الثقافة ذات التوجه القوى نحو الاهتمام بمصالح المساهمين لا تؤدى إلى افصاحات بشكل مكثف عن القضايا الاقتصادية في تقارير الاستدامة، في حين أن مدى الإفصاح في تقارير الاستدامة يعتمد على قوة الالتزام بالبيئة، حيث تبين أن آثار الثقافة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية على درجة الالتزام بمعايير التطبيق مثل: المبادرة العالمية لإعداد التقارير كان محدودا Fifka, S.& Drabble, M., (2012).

ونتيجة لذلك الاهتمام المتزايد بتقارير الاستدامة حول العالم تزايد عدد الشركات التي انضمت الى مبادرات الاستدامة وبالتالي قامت بالتقرير عن أنشطة الاستدامة في تقاريرها السنوية أو على مواقعها الإلكترونية أوعبر وسائل الاتصال الأخرى. فمثلا قامت إحدى الدراسات فى ماليزيا بدراسة العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وبين المحددات المحتملة لهذا الإفصاح . حيث تم الاعتماد أولا على الدراسة

الاستكشافية من خلال إجراء مقابلات شخصية مع معدى التقارير السنوية لمعرفة المحددات المحتملة للإفصاح عن الاستدامة في الشركات الماليزية قبل نشر هذه التقارير، ثم بعد ذلك تم استخدام أسلوب تحليل محتوى التقارير السنوية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة الماليزية لمعرفة مدى الارتباط بين تقارير الاستدامة وبين المحددات المحتملة لهذه التقارير وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Haniffa, R., & Amran, A., 2011).

وتشير نتائج المقابلات الشخصية أن جميع الآليات المؤسسية الثلاثة وهى: الضغوط القسرية، التأثير المعيارى، وعوامل المحاكاة أو التقليد: (Coercive Pressures, Normative Influence, and Mimetic Factors) ساهمت في تقارير الاستدامة للشركات الماليزية، وعلى الرغم من ذلك فان نتائج تحليل الانحدار أثبتت فقط أن ارتباط الحكومة بالشركات ذات الحجم الكبير في قطاع الزراعة والمناجم كان له أثر هام على تقارير الاستدامة (Haniffa, R., & Amran, A., 2011).

وتساعد تقارير الاستدامة في تحقيق الرضا فى علاقات المساءلة من خلال تقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيئة، كما تعتبر هذه التقارير مؤشراً على اهتمام الشركات بالإفصاح الأخلاقي عن القضايا البيئية والاجتماعية، ونظرا لتزايد الاهتمام بتقارير الاستدامة فقد تبنت العديد من الشركات في الدول المتقدمة حول العالم (مثل: امريكا، اليابان، استراليا،كندا، استراليا، انجلترا، فلندا) ممارسات التقارير البيئية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وقد كان ذلك مطلبا من قبل كل من : منظمات المجتمع المدني، أجهزة الصحافة والإعلام، الباحثين والهيئات الأكاديمية، الأجهزة الرقابية والتشريعية، وكذلك الهيئات المحاسبية المهنية حول العالم (Sen, M., & et al., 2011).

وترتب على ذلك زيادة اهتمام المحاسبين بقضايا التنمية المستدامة للشركات نظراً لتزايد الآراء التي تطالب بضرورة قيام الشركات باعداد تقارير الاستدامة بشكل منفصل عن التقارير المالية السنوية ووفقاً لمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، حيث يجب أن تتضمن هذه التقارير الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأنشطة الشركات.

ونتج عن ذلك تزايد الاهتمام بتقارير الاستدامة للشركات خصوصا عقب الانهيارات المحاسبية التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية في بداية القرن الواحد والعشرين، الأمر الذى أدى إلى تزايد المبادرات العالمية التي تنظم عملية إعداد هذه التقارير مثل: المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI)، والميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact، واستجابة لهذه المبادرات قامت العديد من الشركات في الدول المتقدمة بإصدار تقارير الاستدامة بشكل منفصل عن التقارير المالية السنوية عبر مواقعها الإلكترونية، Owen, David (2005) Bebbington, et al., (2007), Simnett et al., (2009).

لذلك سيقوم الباحث بتحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية لاكتشاف مدى إفصاح هذه الشركات عن التنمية المستدامة اعتماداً على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis وذلك لتحليل محتوى الإفصاح عن التنمية المستدامة في التقارير المالية السنوية لهذه الشركات في ضوء متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) Reporting Initiatives Global بشأن تقارير التنمية المستدامة .

٢-هدف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية وذلك لاكتشاف مدى التزام هذه الشركات بالإفصاح عن أنشطتها الاقتصادية والبيئية لتحقيق مسئولياتها تجاه المجتمع من منظور التنمية المستدامة وفقا لمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative, (2007)، حيث يقصد بالتنمية المستدامة بأنها ذلك التطور الذى يلبى احتياجات الأجيال الحالية دون الحاق الضرر بمصالح الأجيال القادمة وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم ، ولتحقيق التنمية المستدامة داخل الشركات يجب أن تلتزم هذه الشركات بمسئولياتها الاجتماعية من خلال اجراء تغييرات فى عملية استغلال مواردها، توجيه استثماراتها، توجيه عمليات التطور التكنولوجى ، وتغيير سياساتها واستراتجيتها بشكل يتفق مع احتياجات الحاضر والمستقبل، حيث تركز التنمية المستدامة على أثار أنشطة الشركة على ثلاثة أبعاد وهى: الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية، والأبعاد البيئية، كما أن التنمية المستدامة تهدف إلى تطوير وتحسين جميع جوانب حياة الإنسان من خلال اهتمامها بتحقيق الانجاز المتزامن لكل من : البعد الاقتصادى ، الحفاظ على جودة البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية فى آن واحد. ولن يتحقق ذلك الإ من خلال قيام الشركات بالوفاء بمسئولياتها الاجتماعية من منظور التنمية المستدامة ذات الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية، و البيئية، لذلك فهناك ارتباط وثيق بين المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
(Searcy, 2012,Searcy &Buslovich,2014, Cruickshank, et al., 2010, Akisik & Gal, 2011)

ويتفرع من الهدف الرئيسي السابق الأشارة اليه الأهداف الفرعية التالية : بيان مدى التزام الشركات المصرية بالإفصاح عن مسئولياتها الاجتماعية والتنمية المستدامة وفقا لمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، تحديد مدى صحة فروض الدراسة والتي تتناول تحليل مدى التزام الشركات بالإفصاح عن مسئولياتها الاجتماعية والتنمية المستدامة في إطار متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، بالإضافة إلى تحديد مدى التباين في التزام الشركات بالإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية والتنمية المستدامة وفقآ لاختلاف نوع القطاع الذين ينتمون اليه.

ولتحقيق هدف البحث تم تنظيم البحث كما يلى: في الجزء التالي تعرض الباحث لحدود البحث، ثم لطبيعة ومفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وتقارير الاستدامة، تلا ذلك الدراسات السابقة

وصياغة فروض البحث، بعد ذلك تعرض الباحث لمجتمع الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي، ثم تحليل نتائج الدراسة واختبار مدى صحة فروض البحث، وفى الجزء الأخير تم التعرض لنتائج وتوصيات البحث.

٣- حدود البحث:

إجريت الدراسة الحالية على عينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية شملت ثلاثة قطاعات فقط (قطاع البنوك، قطاع الاتصالات، وقطاع العقارات)، كما استخدم الباحث منهج تحليل المحتوى لتحليل محتوى التقارير المالية للشركات بشأن الإفصاح عن التنمية المستدامة خلال ٧ سنوات (تتراوح من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣م). ونظرا لهذه الحدود فهناك حاجه فى المستقبل لإجراء بحوث أخرى لاكتشاف الحوافز التي تشجع الشركات نحو الإفصاح عن التنمية المستدامة، وبالمثل اكتشاف قيود ومعوقات الإفصاح عن التنمية المستدامة داخل الشركات المصرية في قطاعات أخرى بخلاف القطاعات التي شملتها الدراسة الحالية. هذا بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين محددات أخرى بخلاف تلك التى شملتها الدراسة وهى: (حجم الشركة، نسبة الربحية، ايرادات السهم الواحد، ونسبة الرافعة المالية) وبين قيام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة.

٤- المسئولية الاجتماعية وتقارير الاستدامة:

٤-١ المسئولية الاجتماعية للشركات: Corporate Social Responsibility (CSR)

وفقاً للفكر المحاسبي التقليدي تسعى منظمات الأعمال إلى زيادة حجم أرباحها كهدف وحيد، مع عدم اهتمامها بمسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع التي تعمل فيه، وهذا لا يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتطلب اهتمام الشركات بمسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع وضرورة أخذها في الحسبان الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند قيامها بأداء أنشطتها الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمع.

وحتى تفي منظمات الأعمال بمسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، يجب عليها أن لا تركز فقط على تحقيق هدف الربح الاقتصادي بل عليها أن تسعى إلى تحقيق مطالب ورغبات الأطراف ذات العلاقة مثل: المساهمين، الموظفين، العملاء، مستهلكي السلع والخدمات، الحكومة، والمجتمع بشكل عام.

ويعرف البعض الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية Social Responsibility Disclosure (SRD) بأنه العملية التي يتم من خلالها توصيل الآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية للشركات إلى الأطراف ذات العلاقة داخل المجتمع وكذلك إلى المجتمع بصفة عامة، وبمعنى آخر الإفصاح عن الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة الشركات على كل من: الأمور المرتبطة بالموظفين، المجتمع المحيط بالشركة، النواحي البيئية، والقضايا الاخلاقية الأخرى. حيث يشير تقرير الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية إلى الإفصاح عن المعلومات الناتجة من تفاعل الشركات مع المجتمع بصفة عامة.

كما أن اختلاف القطاعات يؤدى إلى اختلاف أولويات المسئولية الاجتماعية نظرا لاختلاف المنتجات والعمليات الانتاجية بين القطاعات المختلفة (2008) ,.Rodrigues, L.& Branco, M.

ويرى أحد الباحثين أن مفهوم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يجب أن يتضمن الأفصاح عن الخمسة أبعاد التالية: **الأفصاح عن البعد البيئي** الذى يعمل على خلق بيئة نظيفة وحماية البيئة وكذلك أخذ المفاهيم البيئية في الحسبان عند قيام الشركات بأداء أعمالها، **الأفصاح عن البعد الاجتماعي** ويعبر عن علاقة منظمات الأعمال بالمجتمع ويعمل على: المساهمة في تحسين المجتمع وكذلك أخذ المفاهيم الاقتصادية في الحسبان عند قيام الشركات بأداء أعمالها وآثار هذه الأنشطة على المجتمعات المحلية ، **الأفصاح عن البعد الاقتصادي** والذى يعبر عن الجوانب المالية لأنشطة الشركات ويعمل على :المساهمة في التنمية الاقتصادية والحفاظ على ربحية أعمال هذه الشركات، **الأفصاح عن بعد التفاعل مع أصحاب المصالح** أو الأطراف ذات العلاقة والذى يعبر عن كيفية تفاعل منظمات الأعمال مع الأطراف ذات العلاقة من ذوى المصالح المتعارضة مثل: الموظفين، الموردين، العملاء، ومنظمات المجتمع المدني، **وأخيرا الأفصاح عن البعد التطوعي** فى أداء الأنشطة اعتمادا على القيم الاخلاقية وليس الالتزامات القانونية التي تلزم الشركات بأداء بعض الأنشطة بشكل الزامى (Alexander,D.,2008).

ويقصد بالمسئولية الاجتماعية للشركات بأنه المفهوم الذى يطالب بضرورة أخذ الجوانب: الاجتماعية والبيئية في الحسبان عند قيام الشركات بأداء أعمالها وكذلك مراعاة مصالح مساهميها على أساس طوعي، أي تقوم بالإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية بشكل اختياري Aras & Growther, (2008).

وتوجد عده مترادفات للمسئولية الاجتماعية للشركات CSR مثل: التقرير الاجتماعي Social Reporting،التقرير البيئي والاجتماعي للشركات Corporate Social and Environmental Reporting (CSER)، تقرير المسئولية الاجتماعية للشركاتCSR Reporting ، الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية Social Responsibility Disclosure (SRD)، وهناك اتجاه متزايد نحو الاهتمام بتقارير الاستدامة للشركات على الرغم من أن المبادرات العالمية لإعداد التقارير مثل: الميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI) اختيارية وليست الزامية، أي تترك حرية الالتزام بمتطلبات هذه المبادرات للشركات نفسها (2011) ,Haniffa, R., & et al., 2013, Das, N., & et al.

٤-٢ المبادرة العالمية لإعداد التقارير: Global Reporting Initiative (GRI) :

وفقا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) فإن المؤشرات غير المالية في تقارير التنمية المستدامة يجب أن تتضمن ثلاث مجموعات رئيسية : مؤشرات اقتصادية، مؤشرات بيئية، مؤشرات اجتماعية وتشمل أربعة مؤشرات فرعية وهى: مؤشرات ترتبط بحقوق الإنسان، مؤشرات ترتبط بحقوق

الموظفين والعاملين، مؤشرات ترتبط بمسئولية المنتج، وأخيراً مؤشرات ترتبط بمسئولية الشركات تجاه المجتمع بصفة عامة.

ولقد صدرت النسخة الأولى من المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) عام 2000 وتسمى بـ **G 1** أما النسخة الثانية فقد صدرت عام 2002 أثناء انعقاد قمة العالم للتنمية المستدامة وتسمى بـ **G 2**، أما النسخة الثالثة فقد صدرت عام 2006 وتسمى بـ **G 3**، وأخيرا صدر الإصدار الرابع من المبادرة العالمية لإعداد التقارير والمسمى بـ **G4** في يوليو 2013، وسوف يتم التحول من **G3** إلى **G4** بعد 31/ 12/ 2015 ، حيث يجب أن تعد تقارير التنمية المستدامة والتي سوف تنشر بعد ذلك التاريخ وفقاً لمؤشرات **G4** (Das, N., & et al., (2013.

أيضا حددت المعايير الدولية لإعداد التقارير مجموعة من المبادئ الواجب الالتزام بها عند إعداد تقارير المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة للشركات، فمثلا حدد الميثاق العالمي الصادر عن الأمم المتحدة UN Global Compact عام 2000 عشرة مبادئ ترتبط بحقوق الإنسان والعاملين والبيئة، وبالمثل المعايير الدولية الأخرى لإعداد التقارير مثل: Accountability's AA1000 Standard, Social Accountability International's SA8000 standard, and the ISO 14000 Environmental Management Standard أشارت إلى أهمية تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات بهدف تحقيق التنمية المستدامة، لذلك يتحتم على الشركات الإفصاح عن جميع المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأنشطتها في تقارير التنمية المستدامة الخاصة بها حتى تفي بمسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع التي تعمل فيه.

(Bouten,L.& et al.,2011;Chen,S.& Bouvain,P.,2009; Rusmin, R. & et al.,2012; Das,N.,& et al., 2013; Branco, MC & Rodrigues,L L 2008; and Reverte,**C**. .,2009)

٤-٣: تزايد الاهتمام الدولى بتقارير الاستدامة:

نظرا لأهمية تقارير الاستدامة فقد تزايد الاهتمام الدولي بشأن الإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات وظهر ذلك جلياً في تزايد عدد المبادرات الدولية التي تدعم الإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات ومن أمثلة هذه المبادرات مايلى : (Das, N.,& et al., 2013, Aras, G., & Crowther, D., 2008): قمة الأرض التي نظمتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٢ والمنعقدة في البرازيل والتي شارك فيها أكثر من ١٧٠ دولة حول العالم،الميثاق العالمي للأمم المتحدة الصادر في ٢٠٠٢، قمة الأرض المنعقدة عام ٢٠٠٢، المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI) التي صدرت نسختها الأولى والمسماة بـ G1 عام 2000، والثانية والمسماة بـ G2 عام ٢٠٠٢، والثالثة والمسماة بـ G3 عام ٢٠٠٦، والنسخة الرابعة والمسماة بـ G4 عام ٢٠١٣م وسوف يتم التحول الى G4 بعد ٢٠١٥/١٢/٣١م، أى أن تقارير الاستدامة

التى سوف تعد بعد ذلك التاريخ سوف تعد وفقاً للنسخة الرابعة المبادرة العالمية لإعداد التقارير والمسماة بـ G4، وأخيرا قمة الأرض عام ٢٠١٢ والمسماة بقمة ريو ٢٠ " RIO 20 " والتي عقدت في مدينة ريو جانيرو بالبرازيل والتي أكدت على تعزيز الاقتصاد الأخضر من أجل دعم التنمية المستدامة.

وتشمل مؤشرات المبادرة العالمية لإعداد التقارير الأجزاء الثلاثة التالية Aktas, R.,& et al., (2013):

الجزء الأول : يختص باطار الإفصاح ويشمل (إطار الإفصاح، متغيرات التقرير،والحوكمة)، الجزء الثانى ويختص بالإفصاح عن نهج الإدارة، والجزء الثالث ويختص بالإفصاح عن مؤشرات الأداء ويشمل خمس مؤشرات (المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات البيئية،المؤشرات المرتبطة بشئون العمال والتوظيف، المؤشرات المرتبطة بحقوق الإنسان، المؤشرات المرتبطة بالمجتمع، و المؤشرات المرتبطة بمسئولية المنتج).

ونظرا لأهمية تقارير الاستدامة فقد تزايد عدد الشركات التى انضمت إلى مبادرات الاستدامة والافصاح عن أنشطتها فى تقاريرها السنوية عبر المواقع الالكترونية لها وكذلك عبر وسائل الاتصالات الأخرى، وتزايد استخدام تقارير الاستدامة كتقرير للجمهور لإمداد المساهمين الداخليين والخارجيين بصورة عن مركز الشركة وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (Haniffa, R.,& Amran, A., 2011).

ونتيجة لذلك أهتمت إحدى شركات المراجعة الكبار (KPMG) فى عام ٢٠٠٨ بفحص إطار ومحتوى تقارير الاستدامة التى تعدها الشركات فى العديد من دول العالم، وبالمثل أجريت العديد من الدراسات فى هذا المجال خلال السنوات العشر الماضية فى العديد من دول العالم مثل: استراليا، المانيا، نورواى، السويد، تايلاند، نيوزيلاندا، كندا، بريطانيا، أمريكا، بنجلاديش، و تركيا . وفى بعض الدول أصبحت تقارير الاستدامة الزامية وليست اختيارية على الشركات.

(Searcy, C., & Roca, L., 2012, Rund, A., &Vormedal, I., 2009, Joseph, G., 2012, Kargin, M., et al., 2013, Ioannou & Serafeim, 2012, Setthasakko, S., (2007),).

أيضا ترتب على تزايد انتشار المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI وارشادتها المتتابعة لجوء العديد من كبرى الشركات حول العالم إلى نشر تقارير الاستدامة الخاصة بأنشطتها عبر المواقع الإلكترونية لها بشكل يجعلها متاحة الكترونيا، كما اعتمدت العديد من التحليلات الخاصة باستدامة الشركات على معلومات هذه التقارير المنشورة عبر الانترنت (Morhardt, J., 2010).

ولقد اشارت بعض الدراسات إلى مجموعة من المحركات الأساسية التى شجعت الشركات على تبنى تقارير الاستدامة للإفصاح عن أنشطتها وهى: محركات الأسواق وتتمثل فى المنافسة، محركات القيم وتتمثل فى القيم الإضافية، محركات الاتصال وتتمثل فى التحليل الشامل لجميع أصحاب المصالح، محركات المشاركة وتتمثل فى تحقيق المكاسب للشركة وللأطراف ذات العلاقة، محركات تكنولوجيا دورة

الحياة وتتمثل فى التركيز على الوظائف، محركات زمنية وتتمثل فى التخطيط طويل الأجل، وأخيراً محركات الحوكمة الشاملة للشركات (Meduoye, O., et al., 2013).

أيضا اشارت دراسة (Buslovich, R. & Searcy, C., 2014) إلى مجموعة من الحوافز التى تشجع الشركات على إصدار تقارير الاستدامة، وتنقسم هذه الحوافز إلى ثلاثة مجموعات هى: **مجموعة الضغوط الخارجية** وتشمل: المتطلبات القانونية، ضغوط أصحاب المصالح كالمستثمرين والعملاء، ضغوط المنافسة، ومتطلبات الافصاح والشفافية، **مجموعة الضغوط الداخلية وتشمل:** طلبات **الإدارة**، سياسة الالتزام، توقعات الموظفين، الحاجة إلى التطوير المستمر عبر الزمن، الضغوط من الإدارة الرئيسية، **والمجموعة الثالثة** ترتبط باتاحة الفرصة للمشاركة فى تاريخ الشركة.

أيضا تم فحص محددات الاختلاف بين الشركات التي تقوم بنشر تقارير متكاملة وبين تلك التي تستخدم التقارير التقليدية في الإفصاح عن التنمية المستدامة، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود اختلافات بين الشركات التي تستخدم التقارير التقليدية للاستدامة وبين تلك التي تستخدم التقارير المتكاملة للاستدامة ويرجع ذلك إلى اختلاف المحددات التالية: النظام السياسي للدولة، النظام المالي، النظام التعليمي والتوظيفي، النظام الثقافي، وأخيراً مدى تطور النظام الاقتصادي المطبق، كما تبين أن التقارير المتكاملة للاستدامة تتأثر بكل من: النظام المالي، النظام التعليمي والتوظيفي، النظام الثقافي، وأخيراً مدى تطور النظام الاقتصادي، أما النظام السياسي فلم يكن مؤثراً على استخدام الشركات للتقارير المتكاملة للاستدامة ، وبشكل خاص فان قوانين حماية المستثمر والتوظيف، النظام المالي المعتمد على اقتصاديات السوق، درجة تركيز ملكية الشركات، التطور والتقدم الاقتصادي للدول، درجة المسئولية المحلية للشركات، وقيمة نظام نشأة الدولة ثبت مدى ملائمتها للتقارير المتكاملة للاستدامة(Berg, N. & Jensen, J., 2012).

٥- الدراسات السابقة وصياغة فروض البحث:

لقد أجريت معظم الدراسات السابقة بشأن الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة فى الدول المتقدمة. أيضا في حدود علم الباحث لا توجد دراسة سابقة أجريت في مصر كمثال للدول النامية لدراسة الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة في البورصة المصرية في ضوء متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). لذلك فإن الباحث سوف يجرى الدراسة الحالية في مصر لسد الفجوة الحالية في موضوع التنمية المستدامة داخل البيئة المصرية. وبالتالي تعتبر الدراسة الحالية الدراسة الأولى التي تناولت فحص مستوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة فى مصر كمثال للدول النامية في ضوء متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)

(Sen., M., & et al., 2011; Boiral, O., 2013; Fifka, S. & .Drabble, M., 2012; Roca, L. & Searcy, C., 2012; Bouten, L., et al., 2011; Adams, Carol A.; Chen, S. & Bouvain, P., 2009; and Rusmin, R.& et al.,2012).

تسعى الدراسة الحالية إلى فحص مستوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة من خلال تحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية شملت ثلاثة قطاعات (قطاع البنوك، قطاع الاتصالات، قطاع العقارات). وتعتمد الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis وذلك لتحليل محتوى الإفصاح عن التنمية المستدامة فى التقارير المالية السنوية لعينة البحث فى ضوء متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير Reporting Initiatives (GRI) Global بشأن تقارير التنمية المستدامة .

علاوة على ما سبق فإن الدراسة الحالية تقدم إضافة جديدة للدراسات السابقة في مجال الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة من خلال تحليل مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة في الشركات المصرية، وبالمثل من خلال بيان مدى التباين في درجة التزام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة وفقا لاختلاف نوع قطاعات الصناعة التابعة لها.

٥-١: الإفصاح عن التنمية المستدامة:

مع تزايد المنافسة العالمية تزايدت الضغوط الاجتماعية على الشركات فيما يتعلق بكل من أدائها الاجتماعي وافصاحها للجمهور عن هذا الأداء. حيث يؤدى تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية إلى زيادة التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح، ولكن في الواقع العملي فإن ممارسات الافصاح البيئي تحقق العديد من المزايا للشركات، ويعنى الافصاح البيئي تضمين الشركات المعلومات المرتبطة بالبيئة في تقاريرها السنوية أو في تقارير أخرى تعد بواسطة الشركات لتلبية الاستخدامات المتعددة لأصحاب المصالح. ويهتم الافصاح البيئي بنشر المعلومات المرتبطة بكل من: المخاطر البيئية، آثار الأنشطة على البيئة، السياسات والاستراتيجيات المتبعة، الأهداف، التكاليف والتزامات الشركات تجاه البيئة إلى كل من له مصلحة في الحصول على هذه المعلومات، ويمكن الافصاح عن هذه المعلومات إما في التقارير السنوية للشركات أو في تقارير مستقلة مخصصة للإفصاح البيئي للشركات، ويساعد هذا الإفصاح في تحقيق المساءلة من خلال تقديم البيانات المتعلقة بالبيئة، كما يعتبر كمؤشر على اهتمام الشركة بالإفصاح الأخلاقي للقضايا البيئية، ونظرا لتزايد الاهتمام بالتقرير البيئي فقد تبنت العديد من الشركات في الدول المتقدمة حول العالم (مثل: امريكا، اليابان، استراليا) ممارسات التقارير البيئية (Sen, M., & et al., 2011).

أيضا تزايد حديثا قيام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة سواء فى تقاريرها السنوية أو فى تقارير مستقلة خاصة بالتنمية المستدامة، وقد تناولت بعض الدراسات فحص ممارسات الإفصاح البيئي لعينة من الشركات الهندية لبيان مدى وطبيعة الإفصاح البيئي لهذه الشركات في تقاريرها السنوية خلال عامى ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م. وتشير نتائج الدراسة إلى اختلاف مستوى الإفصاح البيئي بين قطاعات الصناعة، كما تبين أيضا أن معلومات الإفصاح البيئي في التقارير السنوية للشركات كانت وصفية أكثر منها كمية. أيضا تبين أن معلومات الإفصاح البيئي لم تكن كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح. كما

أوصت الدراسة بضرورة الحاجة إلى إطار مناسب لتحسين الإفصاح البيئي بشكل يزيد من ثقة أصحاب المصالح في معلومات الإفصاح البيئي (Sen, M., & et al., 2011).

أيضا قام (Boiral, O., 2013) بفحص مدى فائدة تقارير الاستدامة فى علاج مشاكل التنمية المستدامة وتقديم رؤية مثالية لمسئولية الشركات نحو الإفصاح عن تقارير الاستدامة. واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى لتحليل محتوى عينة من ٢٣ تقرير خلال عام ٢٠٠٧ من تقارير الاستدامة فى قطاعي الطاقة والمناجم والتي حصلت على مستوى تطبيق A and A^+ وفقآ لمؤشرات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). وتشير نتائج الدراسة إلى أن حوالى ٩٠ % من الأحداث السلبية الهامة لآثار أنشطة الشركات لم يتم الإفصاح عنها في التقارير، وهذا يتعارض مع مبادئ تحقيق التوازن والشمولية والشفافية في التقارير وفقآ للمبادرة العالمية لإعداد التقارير.

ويلاحظ على دراسة (Boiral, O., 2013) اقتصارها على تقارير نشرت فى سنة واحدة فقط وهى ٢٠٠٧، ولم تقم بتحليل محتوى التقارير المالية خلال فترة زمنية تغطى أكثر من سنة مالية لتتبع تاريخ كل شركة والاستراتيجيات والأحداث التي اتخذتها بشأن التنمية المستدامة.

أما دراسة (Sen, M. & et al. , 2011) فإنها إجريت في الهند وهناك اختلاف واضح بين البيئة المصرية والهندية ، بالإضافة إلى أن غالبية الإفصاح البيئي كان وصفيا ولم يكن كميا، لذلك هناك حاجة إلى الإفصاح عن معلومات كمية تكون أكثر معنى وفائدة لاحتياجات أصحاب المصالح. لذلك فمن المفيد إجراء الدراسة الحالية في البيئة المصرية لتوضيح طبيعة الإفصاح عن التنمية المستدامة بجوانبها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وليس التركيز على الإفصاح البيئي فقط كما قامت به الدراسة المشار اليها، ولمعرفة مدى التزام الشركات المصرية بالإفصاح عن التنمية المستدامة في تقاريرها المالية السنوية تم صياغة الفرض البحثى التالى:

الفرض الأول:

تقوم الشركات المصرية بالإفصاح عن التنمية المستدامة في تقاريرها المالية السنوية.

٥-٢: تصميم تقارير الإفصاح عن التنمية المستدامة:

أشارت دراسة (Aktas, R., & et al., 2013) إلى أن التقارير المالية تعد أكثر مصادر المعلومات أهمية وذلك لكل من: مستخدمي المعلومات المالية، المستثمرين، المقرضين، والدائنين الأخرين الذين يعتمدون على المعلومات المالية في اتخاذ قرارتهم. لذلك فإن الجهات الحكومية الزمت الشركات بالإفصاح للجمهور عن المعلومات المالية في تقاريرها السنوية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشاملة، و قائمة التغيرات في حقوق الملكية). ولاشك أن المعلومات غير المالية لها دور هام بجانب المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات. حيث من الواضح أن الأفصاح عن كل من المعلومات المالية وغير المالية يحسن من عملية اتخاذ القرارات. والتقارير غير المالية تقدم للأطراف ذات العلاقة (

المستثمرين،الموظفين، العملاء، المنظمات غير الحكومية) وكذلك للجمهور معلومات عن أثار أنشطة الشركات على القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة. و ناقشت هذه الدراسة عناصر تقارير الاستدامة باستخدام أسلوب تحليل المحتوى من خلال تحليل محتوى تقارير الاستدامة لـ ٩ شركات فى تركيا وفقا لمؤشرات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). وتشير نتائج الدراسة إلى أن تقارير الاستدامة للشركات التركية تفي بمتطلبات الجزء الأول الخاص بإطار الإفصاح وكذلك الجزء الثانى الخاص بالإفصاح عن منهج الإدارة والتى غالبا كانت متناسقة مع مستوى تطبيق هذه التقارير. وعلى الرغم من هذه النتائج فإن تقارير الاستدامة للشركات التركية لم تفي بمتطلبات الجزء الثالث، حيث لم تفصح تقارير الاستدامة للشركات التركية عن مؤشرات الأداء (2013) .Aktas, R .,& et al .

أما دراسة (Roca, L. & Searcy, C., 2012) فقد قامت بفحص مؤشرات الاستدامة التي تم الإفصاح عنها في تقارير الاستدامة لعينة من الشركات الكندية في عام ٢٠٠٨، كما تم فحص مدى التزام الشركات الكندية بالإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وفقا لمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير. وتشير النتائج إلى أن نسبة قليلة من الشركات تتبنى مؤشرات المبادرة العالمية لإعداد التقارير بشكل صريح في تقاريرها عن الاستدامة، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لتحليل محتوى التقارير وذلك لتحديد المؤشرات التي تم الإفصاح عنها بواسطة الشركات الكندية. وتعتبر نتائج هذه الدراسة مفيدة لكل من الباحثين والمهنيين في مجال الإفصاح عن التنمية المستدامة، وعلى الرغم من ذلك إلا أنها قامت بتحليل محتوى تقارير الاستدامة خلال عام ٢٠٠٨ فقط ولم تغطى فترة زمنية أكثر من سنة مالية لمعرفة اتجاه تقارير الاستدامة عبر الفترات بالنسبة للشركات، وأوصت الدراسة بضرورة الزام الشركات باعداد تقارير الاستدامة.

أيضا اشارت دراسة (Bouten, L .,& et al., 2011) بضرورة أحتواء التقرير الشامل للمسئولية الاجتماعية على الأجزاء الثلاثة للمبادرة العالمية لإعداد التقارير وهى: الجزء الأول ويتعلق بالاستراتيجيات والتحليل، الجزء الثاني والخاص بنهج الإدارة، و الجزء الثالث ويتعلق بمؤشرات الإداء. وعلى الرغم من ذلك فقد توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى شمولية تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات البلجيكية على الأجزاء الثلاثة للمبادرة العالمية لإعداد التقارير، الأمر الذى أدى إلى زيادة الجدل والنقاش حول مدى اعتبار التقرير عن المسئولية الاجتماعية للشركات آلية مرضية لتحقيق المساءلة الاجتماعية والبيئية.

يتضح مما سبق وجود تباين فى مستوى التزام الشركات فى الدول المتقدمة بمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وذلك عند قيامها بالإفصاح عن التنمية المستدامة سواء فى تقاريرها المالية السنوية أو فى تقارير الاستدامة المستقلة Standalone Sustainability Reports ، اعتمادا على المناقشة السابقة تم صياغة الفرض البحثى الثانى كما يلى:

الفرض الثاني:

تتبنى الشركات المصرية فى تصميم تقارير الإفصاح عن التنمية المستدامة متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

٥-٣: محددات الإفصاح عن التنمية المستدامة:

تشير دراسة (Fifka,S.& Drabble, M., 2012) إلى تزايد الاهتمام فى الوقت الراهن بتقارير الاستدامة من قبل كل من: منظمات الأعمال والأكاديميين على حد سواء، حيث قاما الباحثين بفحص العوامل والمحددات التي تؤثر على تقارير الاستدامة، ولقد توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود اختلافات في مدى الإفصاح وشكل تقارير الاستدامة بين الدول بسبب اختلاف المحددات التى تشجع الشركات على الأفصاح عن التنمية المستدامة، لذلك تناولت هذه الدراسة تأثير اختلاف الثقافات بين الدول وكذلك اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية على تقارير الاستدامة التى تصدرها الشركات، حيث قامت بفحص تقارير الاستدامة لعينة من كبرى الشركات فى بريطانيا وفلندا كمثال للدول المتقدمة في أوروبا والتى تختلف بينهما الثقافات والنظم الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن اختلاف الثقافات وكذلك اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول كانت لهما آثار على مدى الإفصاح في تقارير الاستدامة، كما تبين أن الثقافة ذات التوجه القوى نحو المساهم لا تؤدى إلى افصاحات بشكل مكثف عن القضايا الاقتصادية في تقارير الاستدامة، في حين أن مدى الإفصاح في التقارير البيئية يعتمد على قوة الالتزام بالبيئة، أيضا تبين أن أثار الثقافة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية على الالتزام بمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير كان محدوداً. أيضا تبين أن تقارير الاستدامة كانت أكثر انتشارا في انجلترا مقارنة بفنلندا، هذا بالإضافة إلى أن الأجزاء المخصصة للقضايا البيئية والاجتماعية فى تقارير الاستدامة كانت أطول من الأجزاء المخصصة للقضايا الاقتصادية فى كلتا الدولتين (Fifka, S. & Drabble, M., 2012).

كما قامت الدراسة بفحص آثار خصائص الشركات المتمثلة فى : (حجم الشركة مقاساً بمعدل الدوران، نوع قطاع الصناعة، ملكية الشركة، سيطرة نسبة ملكية الحكومة) على إصدار تقارير الاستدامة بشكل منفصل عن التقارير المالية أم تضمين معلومات الاستدامة ضمن التقارير المالية السنوية. كما تبين أن اختلاف الثقافات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كانت لهما آثار على تقارير الاستدامة (Fifka,S.& Drabble, M., 2012).

اما فيما يتعلق بمدى التزام الشركات بارشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) فقد تبين أن نسبة التزام الشركات الفلندية ٥٠ % مقابل ٣٨ % للشركات الانجليزية، فى حين أن نسبة ٥٠ % من الشركات الانجليزية تصدر تقارير استدامة بشكل مستقل عن التقارير السنوية مقابل نسبة ٤٠ %

للشركات الفلندية، كما تبين أن الشركات التى تفصح عن معلومات الاستدامة فى تقاريرها السنوية كانت أكثر فى انجلترا مقارنة بفلندا (Fifka,S.& Drabble, M., 2012).

أيضا قامت دراسة (Berg, N. & Jensen, J., 2012) بتحليل محددات الاختلاف بين الشركات التي تقوم بنشر تقرير متكامل IR (Integrated Reporting) عن التنمية المستدامة فى تقرير واحد يشمل المعلومات المالية وغير المالية ويهتم بالأبعاد طويلة الأجل وبين تلك التي تستخدم التقارير المالية التقليدية TSR (Traditional Sustainability Reporting) في الافصاح عن التنمية المستدامة، حيث تبين وجود اختلاف بين الشركات التي تستخدم التقارير التقليدية للاستدامة وبين تلك التي تستخدم التقارير المتكاملة للاستدامة ويرجع ذلك إلى اختلاف المحددات التالية : النظام السياسي للدولة، النظام المالي، النظام التعليمي والتوظيفي، النظام الثقافي، وأخيرا مدى تطور النظام الاقتصادي المطبق.

وعلى الرغم من أهمية نتائج هذه الدراسة إلا أنها لم تحاول فحص أثار خصائص الشركات مثل: حجم الشركة– نسبة الربحية– ايرادات السهم الواحد (EPS)، نسبة الرافعة المالية، والتى تشجع الشركات على الإفصاح عن التنمية المستدامة سواء فى تقاريرها السنوية أو فى تقارير منفصلة خاصة بالتنمية المستدامة.

ولتحديد العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وبين حجم الشركة كأحد المحددات المحتملة التى تشجع الشركات على هذا الإفصاح فقد أشارت دراسة (Haniffa, R., & Amran, A., 2011) إلى أن حجم الشركة كان له أثر هام على تقارير الاستدامة، وهذا يعنى وجود ارتباط بين حجم الشركة كأحد المحددات المحتملة للإفصاح عن الاستدامة وبين قيام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة، كما اشارت الدراسة إلى صعوبة توافر المعلومات المنشورة عن الاستدامة لبعض الشركات، بجانب أن بعض الشركات تتعامل مع هذه المعلومات باعتبارها سرية، بالإضافة إلى أن جزء كبير من هذه المعلومات كان في شكل وصفى ويحتاج لمقاييس كمية للتعبير عنه فى شكل كمي.

أيضا أشارت دراسات أخرى إلى أن الشركات ذات الحجم الكبير تكون أكثر تأثيرآ على المجتمع وبالتالى يتأثر بها عدد كبير من أصحاب المصالح ومن ثم تكون أكثر رغبة فى الإفصاع عن مسئوليتها الاجتماعية مقارنة بالشركات ذات الحجم الصغير، وهذا يعنى وجود علاقة ارتباط طردية بين حجم الشركة وبين الإفصاح عن التنمية المستدامة (Khan, A., & Muttakin, M., 2014, Reverte, C., 2009, Ghazali, M., 2007, Bebbington, J., & et al., 2009).

وهناك دراسة أخرى أشارت إلى أن حجم الشركة يرتبط بشكل معنوى بالإفصاح عن التنمية المستدامة، حيث تبين أن الشركات ذات الحجم الكبير والتى تنتمى إلى القطاعات الصناعية ذات التأثير الضار على البيئة تكون أكثر افصاحآ عن التنمية المستدامة فى شكل تقارير الاستدامة أو فى شكل بطاقة الأداء المتوازن (BSC) مقارنة بالشركات الصغيرة والتى تنتمى لقطاعات أخرى أقل ضررآ بالبيئة،

وتوصلت الدراسة لوجود علاقة ارتباط بين قيام الشركات بالأفصاح عن التنمية المستدامة وبين كل من: حجم الشركة وكذلك النمو فى ايرادات السهم (EPS) (Ten, E., 2011). وبالمثل توصلت دراسة (Lan, Y., et al., 2013) لوجود علاقة ارتباط موجبة بين كل من: حجم الشركة، ونسبة الرافعة المالية وبين قيام الشركات بالافصاح الاختيارى عن التنمية المستدامة، حيث تبين أن الشركات ذات الرافعة المالية العالية تعانى من زيادة تكاليف الوكالة وبالتالى تفصح بشكل أكثر لتلبية الطلب على المعلومات من قبل الدائنين وكذلك لتخفيض تكاليف زيادة رأسمالها.

اعتمادا على المناقشة السابقة سوف يقوم الباحث بفحص العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وبين المحددات المحتملة والتى تشجع الشركات على هذا الإفصاح والمتمثلة فى : حجم الشركة، نسبة الربحية، ايرادات السهم الواحد، ونسبة الرافعة المالية، ولتحديد علاقة الارتباط بين هذه المحددات وبين قيام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة تم صياغة الفرض البحثى الثالث كمايلى:

الفرض الثالث:

توجد علاقة ارتباط ذات أهمية معنوية بين التزام الشركات المدرجة في البورصة المصرية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة وبين كل من: حجم الشركة، نسبة الربحية، ايرادات السهم الواحد، ونسبة الرافعة المالية.

٥-٤: الإفصاح عن التنمية المستدامة ونوع قطاع الصناعة:

وحول مدى التباين في درجة التزام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة وفقا لاختلاف نوع قطاعات الصناعة التابعة لها، فقد أشارت الدراسات السابقة إلى وجود اختلاف فى مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة سواء فى تقاريرها السنوية أو فى تقارير الاستدامة المنفصلة وفقا لاختلاف نوع قطاع الصناعة التابعة له الشركة، حيث أشارت دراسة (Sen, M. , & et al. , 2011) إلى اختلاف مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة بين قطاعات الصناعة، كما أن معلومات الأفصاح الوصفى عن التنمية المستدامة كانت أكثر من معلومات الأفصاح الكمى في التقارير السنوية للشركات.

أيضا أشارت دراسات أخرى إلى وجود اختلاف فى مستوى أفصاح الشركات عن التنمية المستدامة يرجع إلى اختلاف خصائص الصناعات التابعة لها هذه الشركات، حيث أشار بعض الباحثين إلى أن الشركات الصناعية ذات التأثير الضار على البيئة تفصح عن التنمية المستدامة بشكل أكثر مقارنة بالشركات التى تنتمى للقطاعات الأخرى Khan, A., & Muttakin, M., 2014, Reverte, C., 2009, Ghazali, M., (2007).

وهناك دراسة أخرى أشارت إلى أن نوع قطاع الصناعة يرتبط بشكل معنوى بالإفصاح عن التنمية المستدامة، حيث توصلت الدراسة لوجود علاقة ارتباط بين قيام الشركات بالأفصاح عن التنمية المستدامة وبين نوع قطاع الصناعة التى تنتمى له هذه الشركات (Ten, E., 2011).

تأسيسا على المناقشة السابقة تم صياغة الفرض البحثى الرابع لمعرفة درجة التابين بين الشركات فيما يتعلق بافصاحها عن التنمية المستدامة وفقا لاختلاف نوع قطاع الصناعة التابعة له الشركة وذلك على النحو التالى:

الفرض الرابع:

توجد فروق ذات أهمية معنوية بين التزام الشركات المدرجة في البورصة المصرية فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة وفقا لاختلاف نوع قطاع الصناعة التي تنتمى له هذه الشركات.

٦- مجتمع الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي:

لاكتشاف مدى إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة تم إجراء هذا البحث على عينة من ستة شركات مصرية هى: البنك التجارى الدولى ، البنك الأهلى سوستية جنرال، المصرية للاتصالات، أوراسكوم تليكوم، أوراسكوم للاتصالات والاعلام ، ومجموعة طلعت مصطفى للعقارات، وغطت هذه العينة ثلاثة قطاعات (قطاع البنوك بواقع شركتين، قطاع الاتصالات بواقع ثلاثة شركات ، وقطاع العقارات بواقع شركة واحدة). واعتمد الباحث على أسلوب تحليل المضمون أو المحتوى Content Analysis وذلك لتحليل محتوى الإفصاح عن التنمية المستدامة في التقارير المالية السنوية لعينة البحث (شملت 42 تقرير) خلال ٧ سنوات (تتراوح من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣م). ولأغراض التحليل الأحصائى تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

أولا: الإحصاء الوصفى ويشمل: التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابى، الأنحراف المعيارى.

ثانيا: الإحصاء التحليلى ويشمل:

١- اختبار" أف" F- Test لتحديد الفروق المعنوية بين متغيرات الدراسة.

٢- استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لتحديد معنوية علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض وكذلك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٣- استخدام نموذج الانحدار المتدرج Stepwise Regression Method لتحديد معنوية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بالاعتماد على الاختبارات التالية: اختبار- أف (F-Test)، اختبار- ت (T-Test) ، معامل الارتباط (Correlation Coefficient)، معامل تضخم التباين (VIF)، قيمة دربن واطسون (DW Statistic)، معامل التحديد (R2) .

٤- استخدام أسلوب تحليل التباين ANOVA أحادى الاتجاة لايجاد الفروق المعنوية بين الشركات فيما يتعلق بالافصاح عن التنمية المستدامة وفقا لاختلاف نوع القطاع التى تنتمى له الشركات.

٧- تحليل النتائج الإحصائية:

لتحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية قام الباحث بتحليل النتائج الاحصائية كما يلى:

اختبار صحة الفرض الأول:

لتحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة، يعرض الباحث الأحصاءات الوصفية والتى تشمل: التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابى،الأنحراف المعيارى كما يلى :

جدول رقم (١) يوضح الأحصاءات الوصفية للأفصاح عن التنمية المستدامة

الأفصاح / القطاع	الأفصاح الوصفى		الأفصاح الكمى		عدم الأفصاح		الإجمالى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١- الأفصاح عن صحة المجتمع								
بنوك	٩	٦٤.٣	٣	٢١.٤	٢	١٤.٣	١٤	%١٠٠
الاتصالات	١٠	٤٧.٦	٤	١٩	٧	٣٣.٣	٢١	%١٠٠
العقارات	٥	٧١.٤	--	---	٢	٢٨.٦	٧	%١٠٠
٢- الأفصاح عن تنمية المجتمع								
بنوك	١٠	٧١.٤	٢	١٤.٣	٢	١٤.٣	١٤	%١٠٠
الاتصالات	٨	٣٨.١	٦	٢٨.٦	٧	٣٣.٣	٢١	%١٠٠
العقارات	٥	٧١.٤	--	---	٢	٢٨.٦	٧	%١٠٠
٣- الأفصاح عن رضاء الموظفين								
بنوك	١٠	٧١.٤	٢	١٤.٣	٢	١٤.٣	١٤	%١٠٠
الاتصالات	١٠	٤٧.٦	٤	١٩	٧	٣٣.٣	٢١	%١٠٠
العقارات	٥	٧١.٤	--	---	٢	٢٨.٦	٧	%١٠٠
٤- الأفصاح عن التوعية البيئية								
بنوك	١٢	٨٥.٧	----	---	٢	١٤.٣	١٤	%١٠٠
الاتصالات	١٤	٦٦.٧	----	---	٧	٣٣.٣	٢١	%١٠٠
العقارات	٥	٧١.٤	--	---	٢	٢٨.٦	٧	%١٠٠
٥- الأفصاح عن الأهتمام بالعملاء								
بنوك	١٢	٨٥.٧	----	---	٢	١٤.٣	١٤	%١٠٠
الاتصالات	١٤	٦٦.٧	----	---	٧	٣٣.٣	٢١	%١٠٠
العقارات	٥	٧١.٤	--	---	٢	٢٨.٦	٧	%١٠٠

٦- الأفصاح عن تلبية توقعات المساهمين								
بنوك	١٠	٧١.٤	٢	١٤.٣	٢	١٤.٣	١٤	%١٠٠
الاتصالات	١٤	٦٦.٧	----	---	٧	٣٣.٣	٢١	%١٠٠
العقارات	٥	٧١.٤	--	---	٢	٢٨.٦	٧	%١٠٠
المتوسط							0.50	
الآنحراف المعيارى							0.34351	

يتضح من الجدول رقم (٢) أن غالبية عينة البحث سواء قطاع البنوك أو قطاع الاتصالات أو قطاع العقارات تفصح عن التنمية المستدامة فى تقاريرها السنوية، وأن بنود الإفصاح عن التنمية المستدامة شملت ٦ مجالات هى: الأفصاح عن صحة المجتمع، الأفصاح عن تنمية المجتمع، الأفصاح عن رضاء الموظفين، الأفصاح عن التوعية البيئية، الأفصاح عن الأهتمام بالعملاء، و الأفصاح عن تلبية توقعات المساهمين .أيضا تشير النتائج إلى أن الإفصاح عن التنمية المستدامة كان وصفيا أكثر منه كميآ، وهذه النتائج تشير إلى قيام الشركات المصرية بالإفصاح عن التنمية المستدامة في تقاريرها المالية السنوية، حيث بلغ متوسط الإفصاح عن التنمية المستدامة 0.50 بمعامل انحراف معيارى 0.34351 وهذا ما يؤكد صحة الفرض الأول.

اختبار صحة الفرض الثانى:

أما فيما يتعلق بالفرض الثاني والخاص بالتزام الشركات المصرية فى تصميم تقارير الإفصاح عن التنمية المستدامة بمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI)، فتشير النتائج إلى أن جميع عينة البحث لم تتبنى متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI) عند قيامها بالإفصاح عن التنمية المستدامة فى تقاريرها المالية السنوية، وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرض الثانى حيث لم تلتزم الشركات بمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI) عند إفصاحها عن التنمية المستدامة، ويبرر ذلك أن هذه المتطلبات اختيارية وليست الزامية، هذا بالإضافة إلى أن القوانين المنظمة للإفصاح المحاسبى فى مصر لم تشجع الشركات على الإفصاح عن التنمية المستدامة، وبالمثل معايير المحاسبة المصرية أهتمت بالأداء الاقتصادى للشركات وتجاهلت الأداء البيئى والاجتماعى، وهذا ماشجع الشركات على عدم تبنى ارشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI) عند إفصاحها عن التنمية المستدامة بسبب عدم وجود التنظيم التشريعى والمهنى للإفصاح عن تقارير الاستدامة مثلما هو الحال فى معظم الدول المتقدمة. ويوضح الجدول رقم (٢) التالى النتائج الإحصائية:

جدول رقم (٢) يوضح نتائج تبنى المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI)

القطاع	تبنى المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI)		الإجمالى
	لا	نعم	

	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
البنوك	١٤	١٠٠ %	صفر	صفر %	١٤	١٠٠%
الاتصالات	٢١	١٠٠ %	صفر	صفر %	٢١	١٠٠%
العقارات	٧	١٠٠ %	صفر	صفر %	٧	١٠٠%
الإجمالى					٤٢	١٠٠%

اختبار صحة الفرض الثالث:

لمعرفة مدى وجود علاقة ارتباط ذات أهمية معنوية بين التزام الشركات المدرجة في البورصة المصرية فيما يتعلق بالإفصاح عن التنمية المستدامة وبين كل من: حجم الشركة، نسبة الربحية، ايرادات السهم الواحد، ونسبة الرافعة المالية.

قام الباحث بادخال البيانات محل الدراسة إلى الحاسب الآلى مستخدما البرنامج الاحصائى SPSS VR (20) وذلك للحصول على المؤشرات الإحصائية اللازمة لصياغة معادله نموذج الانحدار، وكانت أولى هذه الخطوات هى ايجاد علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة من ناحية والمتغير التابع من ناحية أخرى وكانت متغيرات الدراسة موضوع البحث كمايلى :

المتغيرات المستقلة:-

١. حجم الشركة
٢. نسبة الربحية
٣. ايرادات السهم الواحد
٤. نسبة الرافعة المالية

المتغير التابع :-

(Y) الأفصاح عن التنمية المستدامة

ويوضح الجدول رقم (٣) التالى علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع (Y):

جدول رقم (٣)

يوضح علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبين (Y) الأفصاح عن التنمية المستدامة

		حجم الشركة	نسبة الربحية	ايرادات السهم الواحد	نسبة الرافعة المالية
ارتباط بيرسون	Y	.605	.232	.343	.145
المعنوية		.001	.133	.046	.245

يتضح من الجدول رقم (٣) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة و المتغير التابع (الأفصاح عن التنمية المستدامة) حيث بلغت قيمة اتباط بيرسون (.605) وهى قيمة جيدة وكان الارتباط ذات دلالة احصائية حيث بلغت معنوية الارتباط (0.001) وهى أقل من مستوى الخطأ المقبول (0.05)، أيضا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ايرادات السهم الواحد و المتغير التابع (الأفصاح عن التنمية المستدامة) حيث بلغت قيمة اتباط بيرسون (.343) وهى قيمة ضعيفة وكان الارتباط ذات دلالة احصائية حيث بلغت معنوية الارتباط (0.046)، ونجد أيضا أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسبة الربحية والمتغير التابع (الأفصاح عن التنمية المستدامة) حيث بلغت قيمة اتباط بيرسون (.232) اضافة إلى ذلك كان الارتباط غير معنوى وليست له دلالة احصائية حيث بلغت معنوية الارتباط (.133)، أيضا لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسبة الرافعة المالية والمتغير التابع (الأفصاح عن التنمية المستدامة) حيث بلغت معنوية الارتباط (.245) وهى أكبر من مستوى الخطأ (0.05) .

وقد تم ادخال متغير جديد وهى القيمة السابقة للمتغير التابع (Y) الأفصاح عن التنمية المستدامة لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتى التسلسلى وبالتالى يمكن إجراء عملية الانحدار المتعدد كما تم استخدام طريقة الانحدار المتدرج Stepwise Regression Method والذى يعمل تلقائيا على استبعاد المتغيرات التى يحدث بينها ارتباط قوى، ويعمل هذا الأسلوب على أساس اختيار المتغير المستقل الذى يقابله أكبر قيمة من معامل التحديد ثم يضيف اليه المتغير المستقل الذى يضيف أكبر قيمة لقيمة معامل التحديد بعد السابقة.

وبهذه الطريقة نتج لدي الباحث أكثر من نموذج مقترح ثم تم اختيار النموذج الذى يحقق معايير جودة النموذج ومن نتائج التحليل الأحصائى تبين أن النموذج الثانى هو الأفضل حيث اجتاز كل معايير الجودة المطلوبة، ويوضح الجدولين رقم (٤) ورقم (٥) التاليين نتائج نموذج الانحدار المتدرج وكذلك معاملات النموذج:

جدول رقم (٤) يوضح نتائج نموذج الانحدار المتدرج

النموذج	معامل الارتباط Correlation Coefficient	معامل التحديد R^2	قيمة – أف–F value	المعنوية Significant	درين واطسون Durbin Watson(DW) Statistic
2	.810[b]	.656	20.968	.000[c]	1.489

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة دربن واطسون تساوى (1.489) وهى فى الحدود المقبولة (تقريبا تساوى 2) وبالتالى فإنه لا يوجد ارتباط ذاتى تسلسلى بين قيم المتغير العشوائى (الخطأ العشوائى) والتى تمثل مشكلة كبيرة يجب حلها فى حالة وجودها. أيضا نجد أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت نسبته (.656) وهى نسبة تفسير كبيرة توضح مدى تفسير المتغيرات المستقلة بالنموذج لأى تغير يحدث فى المتغير التابع، ومن الجدول السابق نجد أيضآ أن قيمة (F–value) معنوية مما يدل على أن تقدير الدالة ككل (نموذج الانحدار) معنوي. وعليه فمن الجدول السابق قد تحقق عدة معايير هامة من معايير جودة النموذج.

جدول رقم (٥) يوضح معاملات نموذج الانحدار المقترح

		بيتا الغير معيارية Unstandard Beta	الخطأ المعيارى Standard Error	بيتا المعيارية Standard Beta	ت T–Value	المعنوية Significant	معامل تضخم التباين VIF	مؤشر شرط
النموذج الثانى	الثابت	–.701	.194		–3.622	.002		9.62
	حجم الشركة	.016	.003	.856	6.205	.000	1.218	
	نسبة الربحية	.061	.014	.594	4.303	.000	1.218	

يتضح من الجدول السابق أن المتغيرات التى تشكل النموذج المقترح معنوية حيث بلغت معنوية معامل حجم الشركة ونسبة الربحية (.000، .000) على التوالى وهما أقل من مستوى الخطأ (0.05)، كما تبين أيضآ أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير على حدة لم يتعدى القيمة المثلى (5) حيث بلغت لحجم الشركة ونسبة الربحية (1.218 ، 1.218) على التوالى، أيضا لا توجد مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض حيث أنها لم تتعدى القيمة المثلى (15) حيث بلغت قيمة مؤشر شرط (9.62)، وبالتالى تكون معادلة الإنحدار كمايلى:

$$Y = B_0 + B_1X1 + B_2X2 + B_3X3 + B_4X4$$

حيث أن:

Y ترمز إلى المتغير التابع وهو (الأفصاح عن التنمية المستدامة)

B_0 = المقدار الثابت وهو الجزأ المقطوع من محور الصادات

B_1 = معامل المتغير X1

B_2 = معامل المتغير X2

B_3 = معامل المتغير X3

B_4 = معامل المتغير X4

ومن الجدول السابق يمكن من خلاله كتابة معادلة الانحدار كالتالى :

Y (الأفصاح عن التنمية المستدامة) = .016(حجم الشركة) + 061.(نسبة الربحية) – 701.

ومما سبق من النتائج نجد أن:

١. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة و بين الأفصاح عن التنمية المستدامة (Y).
٢. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ايراد السهم الواحد و بين الأفصاح عن التنمية المستدامة (Y).
٣. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسبة الربحية و بين الأفصاح عن التنمية المستدامة (Y).
٤. لاتوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسبة الرافعة المالية و بين الأفصاح عن التنمية المستدامة (Y).
٥. لا يوجد أثر لايراد السهم الواحد على الأفصاح عن التنمية المستدامة (Y).
٦. لا يوجد أثر لنسبة الرافعة المالية على الأفصاح عن التنمية المستدامة (Y).
٧. يوجد أثر لحجم الشركة على الأفصاح عن التنمية المستدامة (Y).
٨. يوجد أثر لنسبة الربحية على الأفصاح عن التنمية المستدامة (Y).

يتضح مما سبق وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل من: حجم الشركة، وايرادات السهم الواحد (EPS) و بين الأفصاح عن التنمية المستدامة، فى حين لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل من: نسبة الربحية، ونسبة الرافعة المالية و بين الأفصاح عن التنمية المستدامة.

وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث جزئياً حيث تبين وجود علاقة ارتباط ذات أهمية معنوية بين التزام الشركات فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة وبين كل من: حجم الشركة، ايرادات السهم الواحد، فى حين لم يثبت صحة الفرض الثالث فيما يتعلق بكل من: نسبة الربحية، ونسبة الرافعة المالية، حيث تبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات أهمية معنوية بين التزام الشركات فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة وبين كل من: نسبة الربحية، ونسبة الرافعة المالية.

اختبار صحة الفرض الرابع:

لاختبار صحة الفرض الرابع والخاص بمدى التباين بين أفصاح الشركات عن التنمية المستدامة وفقا لاختلاف نوع قطاع الصناعة التي تنتمى له هذه الشركات تم استخدام أسلوب تحليل التباين (ANOVA) أحادى الاتجاه لمعرفة مدى التباين بين القطاعات الثلاث (قطاع البنوك، قطاع الاتصالات، وقطاع العقارات) فيما يتعلق بافصاح الشركات عن التنمية المستدامة. ويتضح من نتائج تحليل التباين أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين القطاعات الثلاث بالنسبة للأفصاح عن التنمية المستدامة حيث بلغت قيمة (F) 2.968، كما أن معنوية الفروق بينهما بلغت (.068) وهى أكبر من مستوى الخطأ (0.05)، وهذا يعنى عدم صحة الفرض البحثى الرابع حيث لم يتبين وجود فروق معنوية ذات دلالة أحصائية بين أفصاح الشركات عن التنمية المستدامة ترجع لاختلاف نوع القطاع التى تنتمى له الشركات.

وعلى الرغم من ذلك فإن المتغير المستقل وهو نسبة الرافعة المالية فقد تبين أن هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين القطاعات الثلاث، حيث بلغت قيمة (F) 12.782 وبمعنوية فروق تساوى (.000) وهى أقل من مستوى الخطأ (0.05)، ويوضح الجدول رقم (٦) التالى هذه النتائج:

جدول رقم (٦) يوضح نتائج تحليل التباين ANOVA

	F-value	Sig.
الأفصاح عن التنمية المستدامة (Y)	2.968	.068
نسبة الرافعة المالية	12.782	.000

جدول رقم (٧) يوضح نتائج تحليل التباين ANOVA

		Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.
بنك	اتصالات	34.669048*	7.171931	.001
	عقارات	36.858333*	2.235812	.001

أيضا تبين من الجدول رقم (٧) أن متوسط الفروق بين قطاع البنوك وقطاع الاتصالات كان معنويا (.001) حيث أن متوسط نسبة الرافعة المالية للبنوك أكبر من متوسط نسبة الرافعة المالية للاتصالات. كما أنها أيضا أكبر من متوسط نسبة الرافعة المالية للعقارات (.001)

أما عن باقى المتغيرات فقد اتضح من الجدول رقم (٨) أنه لا توجد فروق معنوية بين متوسطات القطاعات الثلاث لمتغيرات حجم الشركة وايرادات السهم الواحد حيث بلغت المعنوية (.057 , .456)

على التوالى وهما أكبر من مستوى الخطأ (.05)، أما نسبة الربحية فقد وجد أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين القطاعات الثلاث حيث بلغت المعنوية (.002).

كما وجد أن متوسط نسبة الربحية للاتصالات أكبر من متوسط نسبة الربحية للبنوك والعقارات حيث بلغت المعنوية (.005 , .009) على التوالى، وهذا ما يوضحة الجدول رقم (٩):

جدول رقم (٨) يوضح نتائج تحليل التباين ANOVA

	F	Sig.
حجم الشركة	3.182	.057
نسبة الربحية	8.290	.002
ايرادات السهم الواحد	.809	.456

جدول رقم (٩) يوضح نتائج تحليل التباين ANOVA

		Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.
اتصالات	بنك	5.673452*	1.442624	.005
	عقارات	5.341786*	1.520768	.009

أما عن علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض فيتضح من الجدول رقم (١٠) التالى الخاص بمصفوفة ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة و بين كلا من : نسبة الربحية ونسبة الرافعة المالية حيث بلغت معنوية الارتباط (.018 , .001) على التوالى، فى حين لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة وايرادات السهم الواحد حيث بلغت المعنوية (.332).

كما تشير نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون إلى أن هناك علاقة ارتباط بين نسبة الربحية وكلا من ايرادات السهم الواحد و نسبة الرافعة المالية حيث بلغت المعنوية (.002 , .001) على التوالى، وقد وجد أيضا أنه لا توجد علاقة ارتباط بين ايرادات السهم الواحد ونسبة الرافعة المالية حيث بلغت المعنوية (.415) وهى أكبر من مستوى الخطأ (0.05) عند مستوى ثقة ٩٥ %.

جدول رقم (١٠)

يوضح نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix):

		Y	حجم الشركة	نسبة الربحية	ايرادات السهم الواحد	نسبة الرافعة المالية
ارتباط بيرسون	Y	1.000	.605	.232	.343	.145
	حجم الشركة		1.000	-.423	-.091	.614
	نسبة الربحية			1.000	.546	-.600
	ايرادات السهم الواحد				1.000	-.045
	نسبة الرافعة المالية					1.000
المعنوية	Y		.001	.133	.046	.245
	حجم الشركة			.018	.332	.001
	نسبة الربحية				.002	.001
	ايرادات السهم الواحد					.415
	نسبة الرافعة المالية					

وبالمثل يمكن عرض نتائج تحليل التباين سواء بين المجموعات أو داخل المجموعات فى الجداول التالية:

جدول رقم (١١) يوضح نتائج تحليل التباين ANOVA

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة أف F-value	المعنوية Sig.
Y	بين المجموعات	.619	2	.310	2.968	.068
	داخل المجموعات	2.921	2 8	.104		
	الكلى	3.540	30			
نسبة الرافعة المالية	بين المجموعات	8913.486	2	4456.743	12.782	.000
	داخل المجموعات	9414.426	27	348.682		
	الكلى	18327.912	29			

يتضح من الجدول رقم (١١) السابق وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين القطاعات الثلاث بالنسبة للمتغير(Y) والخاص بالأفصاح عن التنمية المستدامة، حيث تبين أن معنوية الفروق بلغت (.068) عند مستوى الخطأ (.10).

أما بالنسبة للمتغير المستقل نسبة الرافعة المالية فقد تبين أن هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية حيث بلغت المعنوية (.000) وهى أقل من مستوى الخطأ (.10)، ويوضح الجدول رقم (١٢) هذه الفروق المعنوية بين القطاعات الثلاث:

جدول رقم (١٢) يوضح نتائج تحليل التباين ANOVA وفقا لنوع القطاع

المتغير التابع			متوسط الفروق	الخطأ المعيارى Std. Error	المعنوية Sig.
Y	بنك	اتصالات	-.03690	.13882	.991
		عقارات	.36167*	.11085	.020
	اتصالات	بنك	.03690	.13882	.991
		عقارات	.39857*	.08822	.001
	عقارات	بنك	-.36167-*	.11085	.020
		اتصالات	-.39857-*	.08822	.001
نسبة الرافعة المالية	بنك	اتصالات	34.669048*	7.171931	.001
		عقارات	36.858333*	2.235812	.001
	اتصالات	بنك	-34.669048-*	7.171931	.001
		عقارات	2.189286	7.497265	.987
	عقارات	بنك	-36.858333-*	2.235812	.001
		اتصالات	-2.189286	7.497265	.987

فيما يتعلق بالأفصاح عن التنمية المستدامة (Y) فقد تبين من الجدول رقم (١٢) السابق أن متوسط الفروق بين قطاع العقارات وكلا من قطاع البنوك وقطاع الاتصالات كان معنويا حيث بلغت المعنوية (020.، 001.) على التوالى حيث أن متوسط قطاع البنوك والاتصالات أكبر من متوسط قطاع العقارات أما الفروق بين قطاعى الاتصالات والبنوك فهى غير معنوية حيث بلغت المعنوية (0.991) وهى أكبر من مستوى الخطأ (.05).

اما عن نسبة الرافعة المالية فقد اتضح أنه توجد فروق معنوية بين متوسطات القطاعات الثلاث فوجد أن هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية لمتوسط نسبة الرافعة المالية بين قطاع البنوك وكلا من قطاعى الاتصالات والعقارات حيث كانت المعنوية (.001 , .001) على التوالى وهما أقل من مستوى

الخطأ (05.) وهذه الفروق كانت لصالح قطاع البنوك، أما عن قطاعى الاتصالات والعقارات فلا توجد فروق معنوية بين كلا منهما حيث بلغت المعنوية (0.987) وهى أكبر من مستوى الخطأ (05.)

جدول رقم (١٣) يوضح نتائج تحليل التباين ANOVA وفقا لنوع القطاع

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة أف F-value	المعنوية Sig
حجم الشركة	بين المجموعات	2020.607	2	1010.303	3.182	**.057**
	داخل المجموعات	8572.973	27	317.518		
	الكلى	10593.579	29			
نسبة الربحية	بين المجموعات	233.694	2	116.847	8.290	**.002**
	داخل المجموعات	380.575	27	14.095		
	الكلى	614.269	29			
ايرادات السهم الواحد	بين المجموعات	5762.403	2	2881.201	.809	.456
	داخل المجموعات	96145.772	27	3560.955		
	الكلى	101908.175	29			

ومن الجدول السابق رقم (١٣) يتضح وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين القطاعات الثلاث بالنسبة للمتغير (حجم الشركة ، نسبة الربحية) حيث أن معنوية الفروق تساوى (057.، 002.) عند مستوى الخطأ (10.، 05.)على التوالى، أما بالنسبة للمتغير ايرادات السهم الواحد فقد تبين أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية حيث أن المعنوية تساوى (456.) وهى أكبر من مستوى الخطأ (05.). ويوضح الجدول رقم (١٤) هذه الفروق المعنوية:

جدول رقم (١٤) يوضح نتائج تحليل التباين ANOVA وفقا لنوع القطاع

المتغير التابع			متوسط الفروق	الخطأ المعيارى Std. Error	المعنوية Sig
حجم الشركة	بنك	اتصالات	16.864607	7.521921	.101
		عقارات	16.343500	6.872336	.090
	اتصالات	بنك	-16.864607	7.521921	.101
		عقارات	-.521107	5.467942	1.000
	عقارات	بنك	-16.343500	6.872336	.090
		اتصالات	.521107	5.467942	1.000
نسبة الربحية	بنك	اتصالات	-5.673452-*	1.442624	.005
		عقارات	-.331667	.531923	.893
	اتصالات	بنك	5.673452*	1.442624	.005
		عقارات	5.341786*	1.520768	.009
	عقارات	بنك	.331667	.531923	.893
		اتصالات	-5.341786-*	1.520768	.009
ايرادات السهم الواحد	بنك	اتصالات	-27.073095	22.984400	.576
		عقارات	2.629083*	.306868	.000
	اتصالات	بنك	27.073095	22.984400	.576
		عقارات	29.702179	22.984484	.504
	عقارات	بنك	-2.629083-*	.306868	.000
		اتصالات	-29.702179	22.984484	.504

من الجدول السابق رقم (١٤) يتضح وجود فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لحجم الشركة بين قطاع البنوك وقطاع العقارات لصالح قطاع البنوك حيث بلغت المعنوية (.09) وهى أقل من مستوى الخطأ (.10).

أما عن نسبة الربحية فقد وجد أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين قطاع الاتصالات وكلا من قطاع البنوك وقطاع العقارات حيث كانت المعنوية تساوى (.005، .009) على التوالى لصالح قطاع الاتصالات.

أما بالنسبة لايرادات السهم الواحد فقد وجد أيضا أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط قطاع البنوك وقطاع العقارات حيث كانت المعنوية تساوى (.000) لصالح البنوك ، إلا أنه فى مجمل القطاعات لا توجد فروق معنوية، وهذا يشير لعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين القطاعات الثلاث بالنسبة للأفصاح عن التنمية المستدامة وهذا يعنى عدم صحة الفرض البحثى الرابع حيث لم يتبين وجود فروق معنوية ذات دلالة أحصائية بين أفصاح الشركات عن التنمية المستدامة ترجع لاختلاف نوع القطاع التى تنتمى له هذه الشركات.

٨- النتائج النظرية والعملية للبحث:

يمكن عرض نتائج الدراسة النظرية فيما يلى:

١- تبين حديثآ تزايد قيام الشركات خاصة فى الدول المتقدمة بالافصاح عن التنمية المستدامة بجوانبها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سواء فى تقاريرها السنوية أو فى تقارير مستقلة تسمى" تقارير التنمية المستدامة".

٢- اشارت الدراسات السابقة إلى وجود تباين فى مستوى التزام الشركات فى الدول المتقدمة بمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وذلك عند قيامها بالإفصاح عن التنمية المستدامة سواء فى تقاريرها المالية السنوية أو فى تقارير الاستدامة المستقلة ، كما أن نسبة هذا الالتزام كانت نسبة قليلة.

٣- اشارت الدراسات السابقة إلى وجود اختلاف فى مدى وشكل الأفصاح عن التنمية المستدامة بين الدول المتقدمة وذلك بسبب اختلاف الثقافات بين الدول، وكذلك اختلاف النظم السياسية والمالية والتعليمية والاقتصادية.

٤- توصلت الدراسة النظرية إلى أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر تأثيرآ على المجتمع وبالتالى يتأثر بها عدد كبير من أصحاب المصالح ومن ثم تكون أكثر رغبة فى الإفصاح عن التنمية المستدامة مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، وكذلك الشركات التى تحقق نمو فى ايرادات السهم، أيضا الشركات ذات الرافعة المالية الكبيرة تفصح بشكل أكثر عن التنمية المستدامة سواء فى تقاريرها السنوية أو فى تقارير الاستدامة المستقلة.

أما فيما يتعلق بالنتائج العملية للدراسة الحالية فيمكن عرضها على النحو التالى:

١- تبين من نتائج البحث أن غالبية عينة الدراسة تفصح عن التنمية المستدامة فى تقاريرها السنوية وليس فى تقارير مستقلة عن التنمية المستدامة كما تشترط المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، كما أن بنود الإفصاح عن التنمية المستدامة شملت ٦ مجالات هى: الأفصاح عن صحة المجتمع، الأفصاح عن تنمية المجتمع، الأفصاح عن رضاء الموظفين، الأفصاح عن التوعية البيئية، الأفصاح عن الأهتمام بالعملاء، و الأفصاح عن تلبية توقعات المساهمين .أيضا تشير النتائج إلى أن الإفصاح عن التنمية المستدامة كان وصفيا أكثر منه كميآ، وهذه النتائج تشير إلى قيام الشركات المصرية

بالإفصاح عن التنمية المستدامة في تقاريرها المالية السنوية، حيث بلغ متوسط الإفصاح عن التنمية المستدامة 0.50 بمعامل انحراف معيارى 0.34351 وهذا ما يؤكد صحة الفرض الأول.

٢- أيضا تشير النتائج إلى أن عينة البحث لم تتبنى متطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) عند قيامها بالإفصاح عن التنمية المستدامة فى تقاريرها المالية السنوية، وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرض الثانى حيث لم تلتزم الشركات بمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) عند إفصاحها عن التنمية المستدامة، ويبرر ذلك أن هذه المتطلبات اختيارية وليست الزامية، هذا بالإضافة إلى أن القوانين المنظمة للإفصاح المحاسبى فى مصر لم تشجع الشركات على الإفصاح عن التنمية المستدامة، وبالمثل معايير المحاسبة المصرية أهتمت بالأداء الاقتصادى للشركات وتجاهلت الأداء البيئى والاجتماعى، وهذا ماشجع الشركات على عدم تبنى ارشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) عند إفصاحها عن التنمية المستدامة بسبب عدم وجود التنظيم التشريعى والمهنى للإفصاح عن تقارير الاستدامة مثلما هو الحال فى معظم الدول المتقدمة.

٣- تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل من: حجم الشركة، وايرادات السهم الواحد (EPS) و بين الأفصاح عن التنمية المستدامة، فى حين تبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل من: نسبة الربحية، ونسبة الرافعة المالية و بين الأفصاح عن التنمية المستدامة. وهذا ما يؤكد صحة الفرض الثالث جزئياً حيث تبين وجود علاقة ارتباط ذات أهمية معنوية بين التزام الشركات فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة وبين كل من: حجم الشركة، ايرادات السهم الواحد، فى حين لم يثبت صحة الفرض الثالث فيما يتعلق بكل من: نسبة الربحية، ونسبة الرافعة المالية، حيث تبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات أهمية معنوية بين التزام الشركات فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة وبين كل من: نسبة الربحية، ونسبة الرافعة المالية.

٤- أتضح من نتائج تحليل التباين أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين القطاعات الثلاثة (قطاع البنوك، قطاع الاتصالات، وقطاع العقارات) بالنسبة للأفصاح عن التنمية المستدامة ، حيث بلغت قيمة (F) 2.968، كما أن معنوية الفروق بينهما بلغت (.068) وهى أكبر من مستوى الخطأ (0.05)، وهذا يعنى عدم صحة الفرض البحثى الرابع حيث لم يتبين وجود فروق معنوية ذات دلالة أحصائية بين أفصاح الشركات عن التنمية المستدامة ترجع لاختلاف نوع القطاع التى تنتمى له الشركات.

٥- تبين من نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة و بين كلا من : نسبة الربحية ونسبة الرافعة المالية حيث بلغت معنوية الارتباط (.001 , .018) على التوالى، فى حين لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة وايرادات السهم

الواحد حيث بلغت المعنوية (.332). أيضا تشير نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون إلى وجود علاقة ارتباط بين نسبة الربحية وكلا من ايرادات السهم الواحد و نسبة الرافعة المالية حيث بلغت المعنوية (.001 , .002) على التوالى، فى حين لم يتبين وجود علاقة ارتباط بين ايرادات السهم الواحد ونسبة الرافعة المالية حيث بلغت المعنوية (.415) وهى أكبر من مستوى الخطأ (0.05) عند مستوى ثقة ٩٥ %.

٩- توصيات البحث:

اعتمادا على نتائج الدراسة يوصى الباحث بمايلى:

١- ضرورة قيام متخذي وصانعى القرار بتطوير القوانيين التشريعية، معايير المحاسبة والمراجعة، والقواعد الأخلاقية بحيث تكون أكثر إلزاما وتشجع الشركات على تبنى تقارير التنمية المستدامة كتقارير مستقلة تفصح فيها عن معلومات التنمية المستدامة لأنشطتها بشكل يتمشى مع ارشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

٢- ضرورة إجراء بحوث أخرى فى المستقبل لاكتشاف الحوافز التي تشجع الشركات نحو الإفصاح عن التنمية المستدامة، وبالمثل اكتشاف قيود ومعوقات الإفصاح عن التنمية المستدامة داخل الشركات المصرية في قطاعات أخرى بخلاف القطاعات التي شملتها الدراسة الحالية.

٣- ضرورة إجراء بحوث أخرى فى المستقبل لدراسة العلاقة بين محددات أخرى بخلاف تلك التى شملتها الدراسة وهى: (حجم الشركة، نسبة الربحية، ايرادات السهم الواحد، ونسبة الرافعة المالية) وبين قيام الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة.

٤- ضرورة وضع إطار تشريعى محاسبى يلزم الشركات بالافصاح عن التنمية المستدامة وفقا لمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

٥- ضرورة الزام الشركات باعتماد تقارير الاستدامة الخاصة بها من مراجع خارجى مثلما هو الحال فى التقارير المالية السنوية مع توسيع نطاق مسئولية المراجع الخارجى لتشمل مراجعة تقارير استدامة الشركات وبيان مدى التزامها بمتطلبات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

References:

Adams, Carol A., (2009), "Internal Organisational Factors Influencing Corporate Social and Ethical Reporting beyond Current Theorising", ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***, Vol.15, No. 2, pp.223-250.

Ahmed, N.N.N. & Sulaiman, M., (2004), **"**Environmental Disclosure in Malaysian Annual Reports: A Legitimacy Theory Perspective**"**, ***International Journal of Commerce and Management,*** Vol.14, No.1, pp.44-58.

Aktas, R. et al., (2013), "Corporate Sustainability Reporting and Analysis of Sustainability Reports in Turkey", ***International Journal of Economic and Finance***, Vol.5, No.3, pp.113-126.

Alexander, D., (2008), "How Corporate Social Responsibility is Defined: an analysis of 37 Definitions", ***Corporate Social Responsibility and Environment Management"***, Vol.15, pp.1-13.

Aras, G. & Crowther, D., (2008), "Developing Sustainable Reporting Standards", **Journal of Accounting Research**, Vol. 9, No. 1, pp.4-16.

Aras, G., & Crowther, D., (2008), **"**Corporate Sustainability Reporting: A Study in Disingenuity?**"**, ***Journal of Business Ethics***, Vol., 87, pp.279-288.

Bebbington, J. et al., (2007)," Corporate Social Reporting and Reputation Risk Management", ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***, Vol. 21, Issue: 3, pp.337-361.

Bebbington, J., et al., (2009), **"**Initiating Sustainable Development Reporting: Evidence from New Zealand***", Accounting, Auditing& Accountability Journal,*** Vol.22, No.4, pp.588-625**.**

Berg, N. & Jensen, J., (2012), "Determinants of Traditional sustainability Reporting Versus Integrated Reporting: An Institutionalist Approach", ***Business Strategy and the Environment***, Vol.21, Issue 5, pp.299-316.

Boiral, O., (2013), "Sustainability Reports as Simulacra? A counter –account of A and A+ GRI Reports", ***Accounting, Auditing& accountability Journal***, Vol.26, No.7, pp.1036-1071.

Bouten, L., et al., (2011), "Corporate Social Responsibility Reporting: A Comprehensive Picture?", ***Accounting Forum***, Vol. 35, Issue 3 pp.187-204.

Branco, M. & Rodrigues, L., (2008), "Social Responsibility Disclosure: A study of proxies for the public visibility of Portuguese banks", ***The British Accounting Review,*** Vol.40, No.2, pp.161-181**.**

Buslovich, R. & Searcy, C., (2014), **"**Corporate Perspectives on the Development Use of Sustainability", ***Journal of Business Ethics***, Vol. 121, pp.149-169.

Chen, S. & Bouvain, P. , (2009), "Is Corporate Responsibility Converging? A Comparison in the USA, Uk, Australia, and Germany", ***Journal of Business Ethics***, Vol.87, pp.299-317.

Cruickshank, W. et al. , (2012), "A Pocket Guide to Sustainable Development Governance", Second Edition, Commonwealth Secretariat Stakeholder Forum.

Das, N., et al., (2013), "Corporate Sustainability Reporting: A Review of Initiatives and Trends", ***The IUP Journal of Accounting Research& Audit Practices,*** Vol.X11, No.2, pp.7-18.

Ethics, Vol. 107, Issue 3, pp.239 -253.

Fifka, S. & Drabble, M. (2012), "Focus and Standardization of Sustainability Reporting –A Comparative Study of the United Kingdom and Finland", ***Business Strategy and the Environment***, Vol.21, pp.455-474.

Forum.

GAO (1982), "Content Analysis: A Methodology for Analyzing written Material**"**, US General Accounting Office, Washington, Dc.

Governance", ***Second Edition***, Commonwealth Secretariat Stakeholder

Haniffa, R., & Amran, A., (2011), "Evidence in Development of Sustainability Reporting: a Case of a Developing Country "***Business Strategy and the Environment***, Vol.20, Issue 3, pp.141-156.

Ioannou & Serafeim, (2012), **"**The Consequences of Mandatory Corporate Reporting", ***Working Paper,*** Harvard Business School**.**

Joseph, G., (2012), **"**Ambiguous but Tethered: An accounting Basis for Sustainability Reporting**"**, ***Critical Perspectives on Accounting***", Vol., 23, pp.93-106.

Kargin, M., et al., (2013), **"**Corporate Sustainability Reporting and Analysis of Sustainability Reports in Turkey**"**, ***International Journal of Economics and Finance***, Vol., 5, No. 3, pp.113-125.

Khan, A., & Muttakin, M., (2014), **"**Determinants of Corporate Social Disclosure: Empirical Evidence from Bangladesh", ***Advances in Accounting Incorporating Advances in International Accounting***, Vol. 30, pp.168-175.

Krippendorff, K., (1980), **"**Contents Analysis: An Introduction to its Methodology**"**, Sage, Beverly, Hills, CA.

Lan, Y., et al., (2013), **"**Determinants and Features of Voluntary Disclosure in the Chinese Stock Market**",** ***China Journal of Accounting research***, Vol.6, pp.265-285.

Meduoye, O., et al., (2013), **"**Sustainability Reporting: A Paradigm for Stakeholder Conflict Management**"**, ***International Business Research***, Vol., 6, No.5, pp.157-167.

Morhardt, J., (2010), **"**Corporate Social responsibility and Sustainability Reporting on the Internet", ***Business Strategy and the Environment***, Vol., 17, pp. 436-452.

Okoye, P., et al., (2013)**, "**Sustainability Reporting: A Paradigm for Stakeholder Conflict Management", International Business Research, Vol.6, No.5, pp.157-167.

Owen, D., (2005), " CSR after Enron: a Role for Academic Accounting Profession?", ***European Accounting Review***, Vol. 14, No. 2, pp. 395-404.

Reverte**, C**., (2009)**,** "Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosure ratings by Spanish Listed firms", ***Journal of Business Ethics***, Vol.88, No., 2, pp.351-366.

Roca, L. & Searcy, C., (2012), "An analysis of indicators disclosed in corporate sustainability reports", ***Journal of Cleaner Production***, Vol.20, pp.103-118.

Rodrigues, L. & Branco, M., (2008), "Social Responsibility Disclosure: A Study of proxies for the public Visibility of Portuguese Banks", ***The British Accounting Review***, Vol.40, pp.161-181.

Rusmin, R., et al., (2012), "Legitimising Corporate Sustainability Reporting throughout the World", ***Australian Accounting Business &Finance Journal, (AABFJ),*** Vol.6, No.2, pp.19-34.

Ruud, A. & Vormedal, I., (2009), "Sustainability Reporting in Norway: an Assessment of Performance and Socio-political Drivers", ***Business Strategy and the Environment***, Vol.18, Issue 4, pp.207-222.

Searcy, C., & Roca, L., (2012), **"**An analysis of Indicators Disclosed in Corporate Sustainability Reports", ***Journal of Cleaner Production***, Vol. 20, pp.103-118.

Searcy, C., (2012), "Corporate Sustainability Performance Measurement Systems: A Review and Research Agenda", ***Journal of Business Ethics***, Vol. 107, Issue 3, pp.239 -253.

Searcy,C.,& Buslovich,R.,(2104), " Corporate Perspectives on the Development And Use of Sustainability Reports", ***Journal of Business Ethics,*** Vol**.** 121, pp. 149 -169.

Sen, M., et al., (2011), **"**Corporate Environmental Disclosure Practices in India**"**, ***Journal of Applied Accounting Research***", Vol.12 Issue: 2, pp.139-156.

Setthasakko, S., (2007), **"**Determinants of Corporate Sustainability: Thai Frozen seafood Processors", ***British Food Journal***, Vol. 109, No. 2, pp.155-168.

Ten, E., (2011), **"**The Impact of Sustainability and Balanced Scorecard on Market Performance: Evidence from Australia's Top 100***", Journal of Applied Management Accounting Research***, Vol. 9, No.1, pp.59-73.

ملحق البحث

(أسماء الشركات والتقارير السنوية لعينة البحث)

أسماء الشركات والتقارير السنوية لعينة البحث

أسم القطاع/ أسم الشركة	عدد التقارير
قطاع البنوك:	
البنك التجارى الدولى (CIB):	
التقرير السنوى للبنك التجارى الدولى لعام ٢٠٠٧	١
التقرير السنوى للبنك التجارى الدولى لعام ٢٠٠٨	١
التقرير السنوى للبنك التجارى الدولى لعام ٢٠٠٩	١
التقرير السنوى للبنك التجارى الدولى لعام ٢٠١٠	١
التقرير السنوى للبنك التجارى الدولى لعام ٢٠١١	١
التقرير السنوى للبنك التجارى الدولى لعام ٢٠١٢	١
التقرير السنوى للبنك التجارى الدولى لعام ٢٠١٣	١
البنك الأهلى سوستية جنرال (NSGB) :	
التقرير السنوى للبنك الأهلى سوستية جنرال لعام ٢٠٠٧	١
التقرير السنوى للبنك الأهلى سوستية جنرال لعام ٢٠٠٨	١
التقرير السنوى للبنك الأهلى سوستية جنرال لعام ٢٠٠٩	١
التقرير السنوى للبنك الأهلى سوستية جنرال لعام ٢٠١٠	١
التقرير السنوى للبنك الأهلى سوستية جنرال لعام ٢٠١١	١
التقرير السنوى للبنك الأهلى سوستية جنرال لعام ٢٠١٢	١
التقرير السنوى للبنك الأهلى سوستية جنرال لعام ٢٠١٣	١
أجمالى عدد التقارير للقطاع	١٤
قطاع الاتصالات:	
المصرية للاتصالات :	
التقرير السنوى للمصرية للاتصالات لعام ٢٠٠٧	١
التقرير السنوى للمصرية للاتصالات لعام ٢٠٠٨	١
التقرير السنوى للمصرية للاتصالات لعام ٢٠٠٩	١
التقرير السنوى للمصرية للاتصالات لعام ٢٠١٠	١
التقرير السنوى للمصرية للاتصالات لعام ٢٠١١	١

التقرير السنوى للمصرية للاتصالات لعام ٢٠١٢	١
التقرير السنوى للمصرية للاتصالات لعام ٢٠١٣	١
أوراسكوم تليكوم:	
التقرير السنوى لأوراسكوم تليكوم لعام ٢٠٠٧	١
التقرير السنوى لأوراسكوم تليكوم لعام ٢٠٠٨	١
التقرير السنوى لأوراسكوم تليكوم لعام ٢٠٠٩	١
التقرير السنوى لأوراسكوم تليكوم لعام ٢٠١٠	١
التقرير السنوى لأوراسكوم تليكوم لعام ٢٠١١	١
التقرير السنوى لأوراسكوم تليكوم لعام ٢٠١٢	١
التقرير السنوى لأوراسكوم تليكوم لعام ٢٠١٣	١
أوراسكوم للاتصالات والاعلام:	
التقرير السنوى لأوراسكوم للاتصالات والاعلام لعام ٢٠٠٧	١
التقرير السنوى لأوراسكوم للاتصالات والاعلام لعام ٢٠٠٨	١
التقرير السنوى لأوراسكوم للاتصالات والاعلام لعام ٢٠٠٩	١
التقرير السنوى لأوراسكوم للاتصالات والاعلام لعام ٢٠١٠	١
التقرير السنوى لأوراسكوم للاتصالات والاعلام لعام ٢٠١١	١
التقرير السنوى لأوراسكوم للاتصالات والاعلام لعام ٢٠١٢	١
التقرير السنوى لأوراسكوم للاتصالات والاعلام لعام ٢٠١٣	١
أجمالى عدد التقارير للقطاع	٢١
قطاع العقارات:	
مجموعة طلعت مصطفى:	
التقرير السنوى لمجموعة طلعت مصطفى لعام ٢٠٠٧	١
التقرير السنوى لمجموعة طلعت مصطفى لعام ٢٠٠٨	١
التقرير السنوى لمجموعة طلعت مصطفى لعام ٢٠٠٩	١
التقرير السنوى لمجموعة طلعت مصطفى لعام ٢٠١٠	١
التقرير السنوى لمجموعة طلعت مصطفى لعام ٢٠١١	١
التقرير السنوى لمجموعة طلعت مصطفى لعام ٢٠١٢	١
التقرير السنوى لمجموعة طلعت مصطفى لعام ٢٠١٣	١
أجمالى عدد التقارير للقطاع	٧
أجمالى عدد التقارير للعينة	٤٢